



تقرير للبنك الدولي يوضح أن "دول مجلس التعاون الخليجي" تستثمر نحو 5% من إجمالي ناتجها المحلي على التعليم لكنها تحقق نتائج متواضعة

"الرخصة الدولية تدعو وزارات التعليم إلى اعتماد المزيد من المعايير الدولية وادراج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية التعليمية"

6 أبريل 2008

يحظى التعليم بأولوية استراتيجية لدى قادة دول مجلس التعاون الخليجي، ويتم استثمار مبالغ كبيرة ضمن إطار تطوير النظام التعليمي، حيث تتجه المنطقة قدماً نحو الاقتصاد القائم على المعرفة. ويفيد تقرير صادر مؤخراً عن "البنك الدولي" بأنه بالرغم من الاستثمارات الكبيرة للمنطقة في مجال التعليم، فإن النتائج كانت متواضعة. وقد أنفقت دول مجلس التعاون الخليجي نسبة 5% من إجمالي ناتجها المحلي على التعليم، حيث تصدرت الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات القائمة بتخصيصها نسبة 25% من ميزانيتها الاتحادية للتعليم.

ويشير التقرير أيضاً بأن دول مجلس التعاون الخليجي قد ركزت مبدئياً على إقامة أنظمة التعليم العام والأبنية المدرسية وتعيين المعلمين وتدريب الأساتذة وتطوير مناهجها الدراسية. كما ازداد الإنفاق مؤخراً على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التعليم، حيث أصبحت هذه الفئة الأسرع نمواً بين جميع فئات الإنفاق في المجال التعليمي.

وقد تم احراز تقدم ملحوظ مع اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عدة مجالات من أنظمة التعليم، حيث تم استخدام هذه التكنولوجيا في مجال إدارة الأنظمة التعليمية لتحسين مستوى الأعمال والعمليات الإدارية، بما فيها إدارة الموارد البشرية وتسجيل الطلاب ومتابعة إجراءات قبول وانجازات الطلاب والتخطيط. وقد اعتمدت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كمادة دراسية جديدة، حيث تم ادراجها ضمن المناهج المدرسية للتكامل مع نظام التعليم التقليدي، بما في ذلك التدريس خلال الفصول الدراسية باستخدام البرمجيات أو الموارد المتوفرة على شبكة الانترنت. وبالرغم من ذلك حذرت منظمة "اليونسكو" (UNESCO) بأن المنطقة قد تواجه تحديات تتمثل في توفر العدد اللازم من المدرسين المؤهلين بهدف تلبية الطلب بحلول عام 2015 خاصة في السعودية والعراق.

الأعداد الحالية لمعلمي المرحلة الابتدائية والأعداد الإضافية اللازمة للوصول إلى تعميم التعليم الابتدائي بحلول العام 2015 (أعداد الجدول أدناه بالآلاف)

زيادة عدد المعلمين خلال الفترة بين 2004 و 2015		أعداد المعلمين الأولية			الدولة
إجمالي عدد المعلمين اللازمين لكل من تعميم التعليم الابتدائي وسد الحاجة	نسبة المعلمين اللازمين لكل من التناقص (0.5%)	الفرق	2015	2004	
34.8	29.9	4.9	44	##*39	الأردن
14.6	10.2	4.4	17	12	الكويت
27.1	27.1	-1.2	47	59	تونس
18.3	18.3	-3.4	29	32	لبنان
346.5	277.6	68.9	424	##*355	جمهورية مصر العربية
17.9	12.1	5.8	20	14	الضفة الغربية وقطاع غزة
104.2	104.2	-13	157	170	الجزائر
88.9	88.9	-0.1	125	**125	الجمهورية العربية السورية
323.6	186.6	137	341	204	المملكة العربية السعودية
221.1	167.6	53.4	265	211	العراق
119.3	109.0	10.4	158	148	المغرب

المصدر: معهد اليونسكو للدراسات الإحصائية

ملاحظة: إن العدد اللازم من المعلمين خلال العام 2015 في كل دولة أعلاه مبني على التقدير المتوقع لعدد الأطفال بمرحلة المرحلة الابتدائية بحلول العام 2015 مضاف إليه نسبة 10% أو ما يشكل نصف المعدل الحالي من عدد الطلبة الذين يجيدون الصف مع قسمة مجموع ما سبق على نسبة عدد الطلبة لكل معلم والبالغة 40:1 (أو النسبة الحالية لعدد الطلبة لكل معلم في الدولة إذا كان دون المستوى المطلوب)

المعلومات تعود للعام 2003

***تقديرات معهد اليونسكو للدراسات الإحصائية

وقال السيد جميل عزو، مدير عام مؤسسة "الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر لمجلس التعاون الخليجي": "يجب أن يسير اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جنباً إلى جنب مع تغيير الثقافة ضمن أجهزة مؤسساتنا التعليمية بدءاً بمعلمينا. ولمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية في هذا العالم سريع التغير، يجب أن تأخذ مسألة تطوير مهارات المعلمين الأولية في منطقتنا. كما يلزم تزويد المعلمين بالتدريب والدعم اللازم لاكتساب مهارات الكمبيوتر بشكل فعال ليتم اعتمادها في عمليات التعليم والتعلم بالإضافة إلى أداء الواجبات الإدارية".

كما وأشار تقرير "البنك الدولي" إلى ارتفاع معدل الإنفاق العام على الطالب الواحد في جميع مستويات التعليم على صعيد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مقارنة مع المناطق الأخرى. وبالرغم من الإنفاق الكبير على التعليم، يظهر التقرير بأن نظام التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي لم يحقق سعته الكاملة لتخريج الطلاب المزودين بالمهارات والخبرات اللازمة لمنافسة المناطق الأخرى.

وأضاف عزو: "في إطار التحول السريع إلى المجتمع القائم على المعرفة، من الأهمية بمكان اعتماد أفضل الممارسات وإدراج برامج التدريب الأكثر عملية في المواد الدراسية التي تعتمد على أفضل المعايير الدولية وأنظمة التقييم وآليات ضمان الجودة، بما فيها منح الشهادات والاعتمادات، وذلك لتلبية المتطلبات المعقدة والمتغيرة لسوق العمل. وبالرغم من تقديرنا للتقدم الذي أحرزته المنطقة في تنفيذ مشروع محور أمية الكمبيوتر للموظفين في وزارات التعليم، نحرص على التعاون مع هذه الوزارات في كافة دول مجلس التعاون الخليجي بهدف اعتماد معايير "الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر" في مناهجها الدراسية للمرحلتين المدرسية و التعليم العالي، ومثال ذلك ما تم في سلطنة عمان".

ويعتبر برنامج "الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر" معياراً محايداً غير مرتبط بجهة معينة، يدار على أساس غير تجاري، وهو مصمم بهدف تزويد المرشحين بالمهارات الأساسية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز ثقتهم في استخدام الكمبيوتر. كما أن إطلاق برنامج الرخصة الدولية جاء بمبادرة ممولة من الاتحاد الأوروبي بهدف نشر المعرفة الرقمية في مجالات العمل والتعليم والمجتمع بشكل عام اعتماداً على معيار قياسي موحد. هذا ويوجد ما يزيد عن 1800 من المدارس والجامعات والحكومات والمراكز الخاصة المعتمدة حالياً في كافة أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي لتوفير عمليات التدريب والاختبار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تعتمد على المعايير الدولية لبرنامج "شهادة الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر".

- انتهى -

حول مؤسسة "الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر":

تعد "الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر" برنامجاً مستقلاً، حيث يتم الحصول عليها من خلال إجراء اختبارات تثبت أن حاملها يتمتع بالمهارات الأساسية في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات وإدارة الملفات ومعالجة النصوص وأوراق العمل وقواعد البيانات والعروض التقديمية والمعلومات والاتصالات (الانترنت والبريد الالكتروني). وتحظى الشهادة باعتراف وزارات التربية والجامعات والمؤسسات الحكومية في كافة أنحاء العالم. ويستند برنامج الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر إلى مفاهيم عالمية تهدف إلى تطوير مهارات العمل على الكمبيوتر وتعريف الطلاب بتطبيقاته وأساليب استخدامها بطريقة أخلاقية وبشكل آمن.